ضمن 7 تعديلات مقترحة بينها شمول القضاة بـ"منع تعارض المصالح" وخفض رسوم الترشح

"المسيء والصلاحيات والمرأة" تؤجل المداولة الثانية لـ"المفوضية"

نص المادة (16) موجود في قانون الانتخاب الحالي وأبطلته المحكمة الدستورية بعد الطعن عليه

حديث "حكومي" بين نائب رئيس الوزراء الشيخ أحمد الفهد والوزير الاستاد.

الغانم وبوشهري (تصوير : محمد مرسي)

- السابر: المشروع يعالج مشكلة ونريده للصالح العام لا من اجل مجموعة معينة
- تحديد جرائم الشرف والأمانة في قانون الجزاء افضل من" المفوضية"
- المونس: القانون سيكون إعلان وفاة لـ"حرمان المسيء والاعدام السياسي"
- الكندري:التعديلات قد تعرقل عودة اشخاص تفتقدهم بعد عزلهم سياسياً

تتمة المنشور ص 4

•اسامة الشاهين: البعض يزعجه التعاون والانجاز والتنسيق مع الحكومة والنواب، مددنا نطاق تعارض المصالح ليشمل العاملين في جهاز المفوضية كذلك سيتم اعلان النتائج التفصيلية للانتخابات وكذلك استحدثت قواعد لتمويل الحملات الانتخابية ، وبحد مالي محدد حتى لا يتمايز الغني على محدود الدخل.

•حمدان العازمي: الهدف من قانون المسيئ الاقصاء لشريحة من حقهم الانتخاب ، يجب اضافة " الصحابة" الى "الذات الالهية والاميرية والانبياء" ، ماذا يمنع ؟ هذا حق ، مو معقول نترك الصحابة ولا نقبل ان يكون من بين النواب من يسب الصحابة، تبعية المفوضية يجب ان تكون الى المجلس الاعلى للقضاء.

•عبد الهادي العجمي: القوانين التي نتحدث عنها قوانين محورية يطالب بها الشعب، فليس هذا الشكل الذي طلبناه للمفوضية ، ان تدار الانتخابات وتربط بالحكومة، يجب ان تكون هناك رقابة شعبية في الموضية ضمن اعضائها، المفروض 3 قضاة و2 من جمعيات النفع العام ، و2 يعينهم مجلس الامة، فماذا حققنا بان نعطي جهة واحدة التحكم في المفوضية والمطلوب اعطائها استقلالية.

•عبد العزيز الصقعبي: هناك ملاحظات ارتأت اللجنة المشتركة التصويت في مداولة واحدة لمعالجة كل الملاحظات حتى يكون النظام فاعلا في العملية الانتخابية لا يكون الا من خلال المفوضية العليا للانتخابات، الانتخابات على مستوى العالم لم تأت لتغليب طبقة على طبقة اخرى انما المفوضية تحمي كل الطبقات بقواعد محدده اصلاحية.

•بدر نشمي: اتمنى الا تكون هذه التعديلات بهدف تعطيل القانون الذي سينظم العملية الانتخابية.

•عبد الله المضف: هناك ملاحظات وجيهة سبقني اليها زملائي النواب ، هذه قوانين اصلاح سياسي يجب الا تكون الرغبة النيابية والحكومية هي المعيار فقط انما يجب ان تكون كذلك الرقابة الشعبية معيار اخر لمزيد من الملاحظات القانون يضمن شفافية ونزاهة الانتخابات ويجب الا نقف عند اصلاح المحكمة الدستورية والمفوضية انما هناك قانون القوائم النسبية وتغير الصوت والواحد.

•احمد لاري: يفترض ان تكون المفوضية متنوعة بين السلطات الثلاث والمجتمع المدني كذلك يجب اشراك من هم بالخارج في التصويت.

شيوخ وتجار

•مرزوق الغانم: هذا القانون في الاتجاه الصحيح لدي ملاحظات وانا من المطالبين بقانون المفوضية لايصالنا الى مزيد من النزاهة والعدالة ، ومن اجل ذلك يجب ان يقاس ادخال موسسات المجتمع المدني كرقابة شعبية مهم جدا، التصويت بالخارج مهم ويمكن معالجته بعض الموشرات قد تأخذ ميزة المستحق على غير المستحق، واقترح على اللجنة الاطلاع على النموذج الالماني، ففي حال وجود تأثير اعلامي على الانتخابات يتم عقد محاكمة خلال 48 ساعة، قانون المسيئ صدر دون اثر رجعي والمادة 79 من الدستور واضحة بعدم وجود الاثر الرجعي، اما التطبيق الخاطئ فيمكن ان يعدل خلال جلسة واحدة، كذلك هناك من لا يؤمن بالنظام الانتخابي ، والتدخل بالانتخابات بحيث يدخل من يدافع عنه في المجلس ، اذا تمت مهاجمته لان هناك شيوخا طامعون في الحكم يهمهم السيطرة على المجلس من خلال تمرير المعاملات كذلك بعض التجار المتنفذين يريدون لهم مندوبين في قاعة عبدالله السالم.

•محمد الحويلة: هناك اخطاء كثيرة وشبهات في الانتخابات والقيود الانتخابية وغيرها من الشبهات التي تحدث في العملية الانتخابية وهذا القانون سينظم العملية الانتخابية ويضبط بقواعد ويفعل القانون ويطبق بشكل صحيح وكامل.

•مبارك الطشة: ديباجة القانون خالية من الاشارة الى القانون المطبوعات والنشر والمحكمة الادارية وقانون تقنية المعلومات وكذلك يجب تحديد قيمة مكافأة المشاركين في العملية الانتخابية.

•حمد المدلج: التوافق النيابي بـ 49 نائبا يختتم بانجاز قانون المفوضية بالطبع ليس قانونا مثاليا ، ونحتاج الى مشاركة الرقابة الشعبية ، واهل الكويت لا يريدون ان نثير الامور الجدلية غير الواقعية، فاثارة موضوع المرأة لن يوثر على قانون المفوضية واثارته الان مجرد تعطيل ، وكذلك اثارة امور دون نص مجرد خزعبلات بالقول ان الشيخ يريد السيطرة على الانتخابات والمجلس ، وان هناك نوابا محسوبين على شيخ او تاجر هذا طرح اربأ بالنواب عنه ومحشومين من ان ينسب لهم ذلك لا نريد اي جدلية سياسية، ومصلحة الكويت فوق كل اعتبار ، ونريد ان ننهض بالبلد،المصلحة العامة هي من تحركنا جميعا وتحدد المسار.

•وافق المجلس على تقرير اللجنة المشتركة عن المشروع بقانون بشأن انتخابات اعضاء مجلس الامة. (الحضور: 75 ، موافق: 56 ، غير موافق: 1 (جنان بوشهري)

•وافق المجلس على استثناء القانون من المادة 104 من اللائحة دون التصويت في المداولة الثانية والتي ستكون في الجلسة المقبلة (الحضور: 58 ، موافق: 58 ، غير موافق (-)

•الرئيس : ترفع الجلسة

الغانم يسأل البراك عن الحلول الحكومية لتعزيز الاحتياطي العام وتمويل عجز الميزانية

■ وجه النائب مرزوق الغانم ستة أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشوون الاقتصادية والاستثمار وزير المالية بالوكالة سعد البراك، استفسر فيها عن مدى صحة ما نشر نقلا عن وكالة (بلومبيرغ) أن الهيئة العامة للاستثمار التي تدير صندوق الأجيال تفتقر الى الصفقات الاستثمارية الكبرى مقارنة بنظرائها من الصناديق السيادية الخليجية التي تتفوق على صندوق الثروة السيادي الكويتي،ومدى صحة تدني استثمارات الهيئة والتي بلغت 2,8 مليار دولار فقط مقارنة بنحو 26 مليار دولار و 20,7 مليار استثمارات للصناديق الخليجية خلال العام الماضي؟

وطلب إفادته عن آخر المستجدات والتطورات وما تم من اجراءات بشأن البحث عن شريك في المشروع الخاص بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) لتشغيل وادارة عمليات تكرير البتروكيماويات في مجمع الزور. وتساءل الغانم عن الحلول لدى الحكومة لتعزيز الاحتياطي العام و الكيفية التي سيتم بها تمويل العجز بالموازنة وما أثر شح السيولة على التصنيف الائتماني للدولة، وهل بإمكان الدولة الوفاء بالالتزامات بالوضع الحالي للميزانية خصوصاً في ظل استمرار التضخم في بنود الرواتب و المدعوم؟

وأضاف: نظرا لصدور مرسوم نقل تبعية هيئة الاستثمار إلى وزير الدولة للشوون الاقتصادية يرجى إفادتي من المسوول عن إدارة الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة.